

الجمهورية التونسية  
وزارة الشؤون الاجتماعية  
الإدارة العامة للمصالح المشتركة  
خلية النفاذ إلى المعلومة

## تقرير نشاط سنوي لخلية النفاذ إلى المعلومة

لسنة 2019

النفاذ للمعلومة

“ضمان حق كل شخص في النفاذ للمعلومة”

(قانون أساسي عدد 22 لسنة 2016)



2019

في إطار تطبيق مقتضيات القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، عملت خلية النفاذ إلى المعلومة بوزارة الشؤون الاجتماعية على تكريس حق النفاذ إلى المعلومة. وفي هذا التقرير حوصلة لما تم إنجازه بالوزارة في مجال النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2019 وأهم الصعوبات والمقترحات لمزيد تكريس هذا الحق الدستوري.

## I- تكريس حق النفاذ إلى المعلومة

### 1- النشر الاستباقي

في إطار تطبيق مقتضيات القانون عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على تحيين ونشر العديد من المعطيات والمعلومات من خلال الموقع الإلكتروني التالي:

البوابة: [www.social.gov.tn](http://www.social.gov.tn)

ومن بين العناصر التي تم تحيينها ونشرها على الرابط الإلكتروني خلال شهر أكتوبر 2019:

❖ سياسة النفاذ على الخط: تم تحيين النصوص القانونية المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة (الفصل 32 من الدستور التونسي لسنة 2014، القانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة، منشور رئاسة الحكومة عدد 19 بتاريخ 18 ماي 2018 المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة ومنشور رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 27 مارس 2012 متعلق بتكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد (النقطة الخامسة)).

❖ الوثائق الإدارية : وفي هذا الإطار خلية النفاذ إلى المعلومة تعمل على إعداد أدلة إجراءات متعلقة بالنفاذ إلى المعلومة (في طور الإنجاز):

■ دليل داخلي متعلق بالنشر الاستباقي للمعلومات المذكورة بالفصل 6 و 7 من

القانون الأساسي وبإجراءات الإجابة على مطالب النفاذ والطعون،

■ دليل إجراءات مبسط للمواطن

وسيتم نشر أدلة الإجراءات المذكورة على موقع واب الوزارة (في خانة النفاذ إلى المعلومة ) بعد عرضها والمصادقة عليها من قبل هيئة النفاذ إلى المعلومة.

❖ الإتصال بخلية النفاذ إلى المعلومة: نشر البيانات الضرورية المتعلقة بالمكلف بالنفاذ إلى المعلومة ونائبه بالوزارة وبالهياكل الراجعة بالنظر لتسهيل عملية التواصل والإجابة على مطالب النفاذ في الآجال المنصوص عليها بالقانون.

## 2- مطالب النفاذ والتظلم:

إثر تقديم مطالب النفاذ إلى المعلومة من قبل المستفيدين تقوم خلية النفاذ إلى المعلومة بـ:

- دراسة المطلب وتحديد معطياته وما مدى تطابقه مع ما هو منصوص عليه بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة ومن ثم إحالته على الهيكل المعني للإجابة وتوفير الوثائق المطلوبة إن وجدت؛
- تسجيل مطالب النفاذ الواردة في سجل خاصّ لذلك وهو يمثل أداة متابعة لمطلب النفاذ منذ التقدم به إلى حين الإجابة عليه في الآجال القانونية؛
- إجابة طالب المعلومة وذلك إما كتابيا أو إلكترونيا (في حالة تعذر إتاحة الوثيقة الإدارية يجب إعلام الطالب وذكر أسباب الرفض). وقد ورد على الوزارة خلال سنة 2019 عدد 41 مطلب نفاذ إلى المعلومة وفي الجدول التالي إحصائيات حول مطالب النفاذ والتظلم التي قامت خلية النفاذ إلى المعلومة بالإجابة عليها.

### جدول إحصائي حول مطالب النفاذ إلى المعلومة لسنة 2019

المستفيدين: جمعيات/منظمات/ طلبة وباحثين/ مجتمع مدني/ مواطنين

مطالب النفاذ إلى المعلومة				
عدد المطالب الواردة	عدد الإجابات في الآجال القانونية	عدد الإجابات خارج الآجال القانونية	عدد المطالب المرفوضة	أسباب الرفض
41 مطلبا	17 مطلبا	08 مطلبا	07 مطالب	- عدد 02 مطلب: الوثائق المطلوبة مستثناة من حق النفاذ بموجب القانون الاساسي عدد 22 لسنة 2016 والمؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاذ. - عدد 1 مطلب: عدم الإختصاص (توجيه المطلب إلى الجهة المعنية مع إعلام المستفيد بذلك)

<p>- عدد 1 مطلب: لا يعتبر مطلب نفاذ (مطلب تدخل لدى السيد الوزير )</p> <p>- عدد 03 مطلب: لم تتمكن من الإتصال بالمعني بالأمر لعدم إكمال البيانات الموجودة بالمطلب (عنوان، هاتف، بريد إلكتروني..)</p>				
<p>مطالب التظلم لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة</p>				
ملاحظة	عدد المطالب التي في طور الإنجاز	عدد المطالب التي لم تتم إتاحة المعلومة لهيئة النفاذ	عدد المطالب التي تمت الإستجابة وإتاحة المعلومة لهيئة النفاذ	عدد المطالب الواردة
<p>بعض المصالح ترفض تمكيننا من الوثائق موضوع الطلب رغم أن الوثائق المطلوبة غير مستثناة من النفاذ إليها لكن يمكن أن تثير بليلة لدى الرأي العام</p>	<p>05 مطالب (في إنتظار إجابة المصالح المعنية لتتمكن من إتاحتها)</p>	<p>02 مطالب (رفض المصالح المعنية توفير الوثائق المطلوبة)</p>	<p>04 مطالب</p>	<p>11 مطبلا</p>

**ملاحظة:** هذه الإحصائيات غير نهائية بإعتبار أن هناك بعض المطالب جارية بمعنى أنه تمت مراسلة الإدارة المختصة لتوفير الوثائق حتى تتمكن من الإجابة وإتاحة المعلومة في الآجال أو إجابة هيئة النفاذ إلى المعلومة لتتمكن من إصدار قرار إثر مطلب تظلم.

### بعض الأمثلة من مطالب النفاذ الواردة علينا:

- مطلب السيدة سعيدة الورتاني متعلق بتوفير نسخة من بطاقة البيانات الشخصية للمعنية بالأمر، تمت مراسلة إدارة الشؤون الإدارية والمالية لتوفير الوثائق المطلوبة لكنها لم تستجب لذلك وقد تقدمت المعنية بالأمر بمطلب تظلم لدى هيئة النفاذ إلى المعلومة (بسبب رفض إتاحتها الوثيقة موضوع الطلب في الآجال المنصوص عليها بالقانون) وقد قامت الوزارة بالإدلاء بوثائق القضية عدد 2018 /442 المرفوعة لدى الهيئة وعلى إثرها أصدرت الهيئة قرار في تمكين المعنية بالأمر بالوثيقة المطلوبة وإستجابت الوزارة لقرار الهيئة.

- مطلب السيد محمد بوسنينة المتعلق بالنفاز إلى تقارير المراجعة القانونية للحسابات ورسائل الرقابة الداخلية التي قام بها الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي خلال الفترة بين سنة 2011 إلى نهاية 2018 تمت مراسلة الإدارة العامة للضمان الإجتماعي لتوفير الوثائق المطلوبة لكنها لم تستجب لذلك، وتقدم المعني بالأمر إلى هيئة النفاذ إلى الأى المعلومة بمطلب تظلم (قضية عدد 2019/687) ولم تتمكن من الإدلاء بالوثائق إلى الهيئة وذلك بسبب رفض الإدارة المعنية تمكيننا منها.

### 3- تحيين بيانات المكلفين بالنفاز إلى المعلومة ومن ينوبهم

تطبيقا لما جاء بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة الذي ينص على ضرورة تسمية مكلف بالنفاز إلى الوثائق الإدارية ومن ينوبه بالمؤسسات والهيكل العمومية الراجعة بالنظر، عملت خلية النفاذ بالوزارة على تحيين البيانات الخاصة بهم. وفي هذا الإطار تمت مراسلة جميع الإدارات الجهوية والمؤسسات والهيكل الراجعة بالنظر لتعيين مكلف بالنفاز إلى المعلومة ونائبه ومدنا بجدول بيانات في الغرض يتضمن (القائمة الاسمية للمكلف بالنفاز ومن ينوبه والرتبة والخطة الوظيفية والهاتف والفاكس وعنوان البريد الإلكتروني المهني) حتى يتم العمل على نشرها على موقع واب الوزارة لتيسير الاتصال بهم وذلك بعد إصدار مقررات تعيين.

### 4- التصرف في الوثائق والأرشيف

تفعيلا للقانون الأساسي للنفاز إلى المعلومة تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية ( الإدارة العامة للمصالح المشتركة/إدارة الأرشيف والتوثيق) على تطبيق البرنامج الوطني للتصرف في الوثائق والأرشيف وذلك من خلال تطبيق أدوات العمل الأرشيفية من جداول مدد الاستبقاء الوثائق المشتركة والخصوصية بالمصالح المركزية والجهوية للوزارة، وإذ يتواصل إنجاز عمليات تحويل الأرشيف الذي انتهت مدته النشطة إلى محلات حفظ الأرشيف الانتقالي، وإنجاز عمليات إتلاف الوثائق التي انتهت مدة صلوحيتها كأرشيف وسيط والعمل على ترحيل الوثائق التي مصيرها حفظ دائم إلى مؤسسة الأرشيف الوطني. هذا وتعمل إدارة الأرشيف والتوثيق على تحيين جداول مدد إستبقاء الوثائق الخصوصية لمواكبة التغييرات الحاصلة بالهيكل المعني إضافة إلى متابعة تهيئة محلات

حفظ الأرشيف الانتقالي بالإدارات الجهوية والمؤسسات الراجعة لها بالنظر وذلك لضمان حفظ جيد للأرصدة الأرشيفية وبالتالي تسهيل عمليات إتاحة المعلومات. وفي هذا الإطار كلف فريق عمل من إدارة الأرشيف والتوثيق بمعالجة بعض الأرصدة بمكاتب العمل للتمكن من النفاذ إليهم بسرعة وفي أحسن الظروف (مثل معالجة ملفات المتعاقدين).

## 5- التحسيس والتكوين في مجال النفاذ إلى المعلومة

■ يوم تحسيس حول تكريس حق النفاذ إلى المعلومة: قامت خلية النفاذ إلى المعلومة بتقديم مقترح لبرمجة يوم تحسيس حول تكريس الحق في النفاذ إلى المعلومة موجه إلى المسؤولين بالإدارات الجهوية والمؤسسات العمومية الراجعة بالنظر للوزارة تحت إشراف السيد وزير الشؤون الإجتماعية، يهدف هذا اليوم إلى تحسيس المسؤولين بأهمية تكريس حق النفاذ إلى المعلومة بمياكل الوزارة لدعم الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

■ دورات تكوين في مجال النفاذ إلى المعلومة: عملت خلية النفاذ إلى المعلومة على إعداد برنامج تكوين متعلق بالنفاذ إلى المعلومة وإدراجه ضمن مخطط التكوين السنوي للوزارة لتأهيل الموارد البشرية الراجعة بالنظر للإدارات الجهوية والمؤسسات والمنشآت العمومية تحت الإشراف في مجال النفاذ إلى المعلومة. تهدف هذه الدورات التكوينية إلى التعريف بمقتضيات القانون الأساسي للنفاذ إلى المعلومة وكيفية تكريسه من طرف الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون. ومن المقترح تشريك إدارات من هيئة النفاذ إلى المعلومة لتنشيط هذه الدورات.

## 6- المشاركة في الندوات وورشات العمل:

شاركت خلية النفاذ إلى المعلومة في جل التظاهرات والندوات المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة وأعمال الحكومة المفتوحة نذكر منها:

- الإحتفال بمرور سنتين على دخول القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة جيز النفاذ الذي نظمته هيئة النفاذ إلى المعلومة بالتعاون مع المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وذلك بتاريخ 26 مارس 2019 بترل جولدن تولىب المشتل

- ورشة عمل قامت بتنظيمها الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية بوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية بالتعاون مع مؤسسة البنك الدولي ومنظمة المادة 19 وذلك بتاريخ 3 سبتمبر 2019 بتزل المشتل. تمحورت هذه الورشة حول مناقشة مشروع الأمر الحكومي المتعلق بشروط إحداث هيكل داخلي لتنظيم الأنشطة المتصلة بالنفذ إلى المعلومة صلب الهياكل العمومية.

- تمت دعوة المكلف بالنفذ إلى المعلومة بالوزارة لحضور حفل تكريم برنامج أنشر الذي إلتأم يوم الجمعة 21 جوان 2019 بتزل نوفوتال محمد الخامس وقد تناول هذا الملتقى عرض للإجازات والتحديات في تنفيذ برنامج "أنشر المعلومة" خلال سنتين من إنطلاقه،

## II/التوصيات والمقترحات

- تنظيم أيام تحسيسية بالجهات حول تطبيق مقتضيات القانون الأساسي موجهة إلى المديرين ورؤساء الأقسام بالإدارات الجهوية والمسؤولين بالهياكل الراجعة بالنظر للوزارة؛
- العمل على نشر ثقافة النفاذ إلى المعلومة بالتنسيق مع الهياكل الخاضعة لأحكام هذا القانون والمجتمع المدني من خلال القيام بأنشطة تحسيسية وتكوينية لفائدة أعوان وإطارات الوزارة والهياكل الراجعة بالنظر،
- بإحداث لجنة قيادة مكلفة بتطبيق القانون الأساسي المذكور سابقا على مستوى الوزارة والهياكل الراجعة بالنظر ولجنة استشارية مكلفة بالإجابة على مطالب النفاذ والنشر الإستباقي؛
- تهيئة خطة عمل الوزارة لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة وملائمتها مع مقتضيات القانون الأساسي وخطة عمل وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة المتعلقة بالبيانات المفتوحة؛
- إعداد خطة عمل داخلية للإجابة على مطالب النفاذ إلى المعلومة والنشر الإستباقي؛
- إصدار منشور متعلق بإجراءات بتنفيذ ما جاء بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة مثال: إصدار منشور متعلق بتوجيه مطالب النفاذ مباشرة إلى المكلف بالنفاذ إلى المعلومة، يهدف هذا المنشور إلى التخفيض من عدد المطالب التي تتم الإجابة عليها خارج الآجال المنصوص عليها بالقانون؛
- تكثيف الدورات التكوينية في مجال النفاذ إلى المعلومة خلال سنة 2020 على المستوى المركزي والجهوي؛
- تشريك الإداريين وماسكي الوثائق للاستفادة من الدورات التكوينية في مجال النفاذ إلى المعلومة؛

- السعي على برمجة إنجاز مواقع واب للهياكل الراجعة بالنظر للوزارة تحتوي على صفحة خاصة بالنفاذ إلى المعلومة؛
- إعتماء التكنولوجيا الحديثة للتصرف في مطالب النفاذ وتحسين آليات الرد في الآجال المحددة المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 22 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلق بالنفاذ إلى المعلومة؛
- إعتماء تقنيات لتسهيل عملية جمع المعلومات والوثائق للإجابة على مطالب النفاذ في أسرع الآجال التي تصل إلى يومي عمل فعلي في الحالات الإستعجالية.